



تم إعداد هذا التقرير من قبل مكاتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) للأزمة السورية بالتعاون مع جميع القطاعات في المراكز وعلى مستوى المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. يُنسب قسم الحماية إلى قطاع الحماية (سورية)، شمال شرق سورية، عبر الحدود، والمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية). وتغطي الملحة العامة عن الوضع الفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 31 آذار/مارس 2019. وسيصدر التقرير المقبل في 31 أيار/مايو تقريباً.

أهم الأحداث

- **نزوح جماعي من هجين، محافظة دير الزور:** في الفترة من 4 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 31 آذار/مارس 2019، نزح أكثر من 63.000 شخص من المناطق التي يسيطر عليها ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في جنوب شرق محافظة دير الزور وتم نقلهم إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة في أعقاب الغارات الجوية المكثفة والقتال البري في المنطقة. وبحلول نهاية شهر آذار/مارس، انخفض تدفق النازحين إلى مخيم الهول بشكل كبير. وقد ذكر أناس فروا من مناطق القتال عن وقوع إصابات بين المدنيين وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية، فضلاً عن النقص الحاد في الغذاء والمياه النظيفة والأدوية. وتشير التقارير إلى أن ما بين 20.000 و25.000 نازح قد عادوا من تلقاء أنفسهم إلى منطقة هجين خلال شهر كانون الثاني/يناير، وفقاً لمبادرة ريتش (REACH). قدمت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية مساعدات إنسانية لنحو 80.000 شخص في جنوب شرق دير الزور خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ولكن يلزم تنفيذ استجابة أكبر بكثير بمجرد أن يسمح الوضع الأمني بذلك؛ كما يؤثر الخطر الذي يمثله التلوث بالمتفجرات على قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة على توسيع نطاق الاستجابة.
- **المنظمات الإنسانية تحشد استجابة واسعة النطاق في مخيم الهول:** بهدف الاستجابة لتدفق أعداد كبيرة من الناس بصورة مفاجئة إلى مخيم الهول، الذي شهد زيادة عدد سكانه إلى أكثر من سبعة أضعاف منذ كانون الأول/ديسمبر 2018، حشدت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني استجابة واسعة النطاق. تم توفير الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية والمياه والإصحاح ومستلزمات النظافة ومجموعات لوازم النظافة النسائية والخدمات الطبية وخدمات الحماية للوافدين الجدد. وعلى الرغم من الاستجابة الشاملة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، لا تزال الظروف المعيشية في مخيم الهول صعبة نظراً لتجاوز الموقع قدرته القصوى، حيث تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية على توسيع قدرة المخيم لاستضافة تدفق النازحين الجدد وزيادة الخدمات الأساسية. ومع ذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى موارد مالية إضافية لدعم وتوسيع نطاق الاستجابة، وكذلك تحسين القدرات في المجالات المتخصصة (مثل الصحة والحماية).
- **فيضانات واسعة النطاق في مخيم العريشة:** أدى هطول الأمطار بمعدلات تفوق المتوسط إلى حدوث فيضانات شديدة في مخيم العريشة بمحافظة الحسكة منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر 2018. وإجمالاً، تأثر 75 في المئة تقريباً من حوالي 9.200 شخص يقيمون في الموقع، واضطر ما يقرب من 1.000 أسرة (حوالي 5.000 شخص) إلى الانتقال إلى موقع ملحق خارج المخيم والإقامة فيه مؤقتاً. وبينما تستجيب المنظمات الإنسانية والسلطات المحلية في المخيم، فإن الوضع في الجزء الجديد من الموقع لا يزال محفوفاً بالمخاطر بسبب عدم كفاية أماكن المأوى ومرافق المياه والصرف الصحي والتعليم، وغيرها من أشكال الدعم الأساسية. يقع مخيم العريشة في منطقة معرضة للفيضانات، ومع ذلك، فقد أشارت الأسر إلى أنها تفضل بشدة البقاء على مقربة من الموقع الحالي. حددت الأمم المتحدة وشركاؤها حلاً ممكناً إلى حين إجراء دراسة استقصائية عن صلاحية الموقع يشمل استغلال موقع الامتداد الحالي وقطعة أرض أخرى مقابل المخيم الحالي.

10.653 خيمة عائلية تم نصبها في مخيم الهول في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى نهاية مارس 2019.	1.320.692 شخصاً تم تحسين قدرتهم على الوصول إلى مرافق وخدمات المياه والإصحاح المنقذة للحياة / في حالات الطوارئ في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور في شباط/فبراير 2019.	633,429 شخصاً تم الوصول إليهم وسطياً لتقديم سلال الغذاء وحصص غذائية في حالات الطوارئ في محافظات الرقة وحلب والحسكة ودير الزور خلا شهري كانون الأول/ديسمبر 2018 وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2019.
---	--	---

لمحة عامة عن الوضع

نزوح عشرات الآلاف إلى مخيم الهول جراء الأعمال العدائية في دير الزور

منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ازدادت حدة الأعمال العدائية في المناطق التي يسيطر عليها ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في هجين في جنوب شرق دير الزور، ووردت أنباء عن مقتل وإصابة مدنيين. ذكر المدنيون الفارون من الأعمال العدائية عن نقص حاد في الغذاء والإمدادات الطبية، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية. منذ 4 كانون الأول/ديسمبر 2018، فر أكثر من 63.000 شخص من منطقة هجين ونُقلوا إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة، وتجاوز إجمالي عدد سكان المخيم 73.000 شخص بحلول نهاية آذار/مارس. كان هناك حوالي 10.000 شخص يقيمون في مخيم الهول قبل كانون الأول/ديسمبر 2018، وكانوا يتألفون أساساً من اللاجئين العراقيين وعدد أقل من الأشخاص النازحين من مناطق جنوب شرق دير الزور، الذين كانوا قد وصلوا إلى الموقع بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2018.

تشكل النساء والأطفال أكثر من 90 في المئة من الوافدين الجدد إلى مخيم الهول، ويشكل الأطفال دون سن الخامسة أكثر من 25 في المئة منهم، بينما تصل نسبة الأطفال دون سن الثانية عشرة إلى حوالي 50 في المئة، وتقدر نسبة النساء الحوامل أو المرضعات بنحو 8 في المئة؛ والعديدات منهن دون سن 18 عاماً. أثار غياب الرجال والمراهقين - الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 عاماً - مخاوف بشأن الانفصال والاحتجاز عند الخروج من الباغوز أو عند نقاط الفحص الأمني أثناء الانتقال، إذ لم يتم تقديم أي معلومات للأسر حول مكان وجودهم. ويمثل هذا مخاوف وتحديات محددة تتعلق بالحماية. ولا تزال الأولويات تتمثل في توفير خدمات الرعاية المؤقتة وتحديد الهوية والتوثيق وتتبع الأسر ولم شملها - حيث يتجاوز عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم قدرة ترتيبات الرعاية المؤقتة في المخيم. كما تم طلب الإسعافات الأولية النفسية نظراً لظهور علامات الإرهاق والضيق على الوافدين الجدد. وبالمثل، فإن توفير المعلومات عن الخدمات المتاحة أمر ضروري لتسهيل الوصول السريع إلى المساعدة المنقذة للحياة، بطريقة منصفة وغير تمييزية.

أدى التوسع السريع للمخيم جراء نقل النازحين غير المخطط له وغير المعلن في كثير من الأحيان إلى تكرار حدوث اكتظاظ في مناطق الاستقبال، حيث يضطر النازحون أحياناً إلى النوم في العراء نظراً لعدم وجود مأوى للطوارئ. وفي حين تم نقل الأشخاص من مناطق الاستقبال منذ ذلك الحين، ظل أكثر من 19.000 شخص في خيام كبيرة الحجم وخيام مطاطية ومساحات مشتركة حتى نهاية شهر آذار/مارس. كما شكلت الحالة الصحية الحرجة للعديد من الوافدين الجدد مخاوف صحية خطيرة، حيث تم إدخال 269 طفلاً يعانون من سوء التغذية الحاد إلى مركز الاستقرار في مستشفى الحكمة الخاص حتى 15 آذار/مارس. وعلاوة على ذلك، تم علاج أكثر من 150 طفلاً من الإسهال حتى 28 شباط/فبراير. ويمثل ارتفاع عدد المرضى المحالين إلى المستشفيات تحدياً إضافياً نظراً لوجود عدد محدود من المستشفيات والمرافق الصحية في المنطقة. طوال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أيضاً حاجة ملحة إلى توفير المأوى والأراضي المتاحة لتوسيع واستضافة الوافدين الجدد. وتوجد أيضاً حاجة ملحة لتوسيع نطاق خدمات الحماية المتخصصة، فضلاً عن مواصلة زيادة خدمات المياه والإصحاح في المخيم. وحتى نهاية آذار/مارس 2019، كان إجمالي عدد الأطفال في سن المدرسة داخل مخيم الهول حوالي 26.000، معظمهم لم يحصلوا على أي فرص للتعليم لمدة خمس سنوات على الأقل.

يشكل النازحون السوريون نسبة 43 في المئة من سكان المخيم، والمواطنون العراقيون 42 في المئة، وراعايا بلدان أخرى 15 في المئة. تنظم إدارة المخيم وصول منتظم إلى رعايا البلدان الأخرى الذين تتم استضافتهم في ملحق مخصص تابع للمخيم، الأمر الذي يحد من إمكانية تقديم بعض الخدمات الإنسانية، وقد أثر هذا بشكل خاص على الفرق الطبية، كما أن الحواجز اللغوية تؤثر على قدرة الناس على الحصول على الخدمات. توجد حاجة ملحة إلى وجود طبي دائم نظراً لارتفاع مستوى الاحتياجات، وكذلك إلى تحسين تبادل المعلومات حول أفراد الأسر المحتجزين مع أشخاص في الملحق.

استمرار العودة التلقائية إلى هجين

مع تراجع الأعمال القتالية في منطقة هجين، أشارت التقارير الواردة إلى عودة ما بين 20.00 و 25.000 نازح من تلقاء أنفسهم في أواخر كانون الثاني/يناير 2019، وفقاً لمبادرة ريتش. وتسببت الأعمال العدائية المكثفة والممتدة في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المساكن الخاصة، وبحسب ما ورد، يفقر العائدون وغيرهم من المدنيين في المنطقة إلى إمكانية الوصول إلى أسواق المواد الغذائية والعيادات الصحية والصيديات والمأوى الملائم والمستلزمات المنزلية الأساسية ومياه الشرب الآمنة. وقد يحد التلوث الواسع النطاق بالمتفجرات والخطرة وانعدام الأمن المستمر من عمليات العودة الآمنة والكريمة والمستدامة، فضلاً عن قدرة المنظمات الإنسانية على توسيع نطاق الاستجابة.

لا يزال النازحون الذين فروا من هجين خلال الأشهر السابقة (قبل 4 كانون الأول/ديسمبر) عندما تم توجيه معظم الأشخاص الذين غادروا المناطق المتبقية تحت سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية إلى مخيم الهول) متفرقين في المناطق المحيطة، ويعيشون في مخيمات غير رسمية / مخيمات مؤقتة، ومواقع رسمية للنازحين في غرانيج وبين المجتمعات المضيفة. لا يزال الوضع الإنساني لهؤلاء الأشخاص قاسياً، نظراً لمحدودية فرص كسب الرزق ومحدودية الحصول

على خدمات ومساعدات، بما في ذلك نقص مياه الشرب الآمنة. وبينما تمكنت الأمم المتحدة والشركاء المحليون والهلال الأحمر العربي السوري من الوصول إلى المنطقة وتقديم المساعدة لبعض المجتمعات في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، لا يزال هؤلاء الناس عرضة للخطر ويحتاجون إلى مزيد من الدعم في مجالات الغذاء والمياه والإصحاح والنظافة الصحية ومواد الإغاثة الأساسية وسبل العيش والتعليم والحماية. يوجد في المناطق التي تسيطر عليها ما يعرف بقوات سورية الديمقراطية في شمال شرق سورية ما يقدر بنحو 97.000 شخص يعيشون في مواقع النازحين / اللاجئين. يمثل هذا زيادة في عدد النازحين الذي تشير إليه التقديرات منذ كانون الأول/ديسمبر 2018 بسبب النزوح الجماعي من هجين والباغوز خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس. ويبلغ إجمالي عدد النازحين في المخيمات في شمال شرق سورية حوالي 133.675 فرداً.

تضرر الآلاف من الفيضانات في مخيم العريشة

أثرت الفيضانات الشديدة الناجمة عن ارتفاع معدل هطول الأمطار منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر 2018 على الآلاف من النساء والرجال والفتيات والفتيان في مخيم العريشة بمحافظة الحسكة، الذي يستضيف حالياً ما يقرب من 9.200 نازح (حوالي 1.900 أسرة) ينتمون إلى مناطق مختلفة من محافظة دير الزور. نقل أعمار حوالي 60 في المئة من سكان المخيم عن 18 عاماً، في حين تشكل النساء نسبة 22 في المئة من السكان والرجال 14 في المئة؛ تتجاوز أعمار 2 في المئة منهم 60 عاماً. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2018، غادر المخيم 1.353 شخصاً، عاد منهم 1.033 شخصاً إلى مناطق مختلفة في ريف دير الزور؛ ومع ذلك وصل 541 شخصاً آخرين إلى المخيم.

وحتى منتصف آذار/مارس، تأثر حوالي 75 في المئة من المخيم (80 في المئة من المساحة المعيشية للسكان) بالفيضانات، بما في ذلك البنية التحتية الرئيسية، مثل المساحات المشتركة والمراحيض وغيرها من المرافق. وبسبب الفيضانات، اضطرت 987 أسرة إلى الانتقال إلى خيام في موقع جديد، على بعد حوالي 500 متر من المخيم الفعلي. إنهم يفتقرون إلى أماكن إيواء مناسبة وكريمة وإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الكافية والوضع في هذا الموقع محفوف بالمخاطر، خاصة في التوسعة الأخيرة في الموقع الجديد. تقيم أكثر من 100 أسرة في مناطق مشتركة أو في خيام كبيرة الحجم في منطقة الاستقبال بالمخيم. وتقيم 900 أسرة تقريباً في مناطق مرتفعة بالمخيم. قدمت المنظمات الإنسانية المساعدة، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم، لا سيما فيما يتعلق بالماوى والمواد غير الغذائية والمراحيض، حيث لحقت أضرار بالعديد من أماكن الإيواء وهياكل ومواد الصرف الصحي خلال الفيضانات. وبالإضافة إلى ذلك، غمرت المياه العديد من مرافق المخيمات، بما في ذلك خدمات التعليم والحماية، وأصبحت مرافق التعليم المؤقتة فقط هي القادرة على استيعاب حوالي 400-500 طفل وعيادات الحماية المتنقلة فقط. من المهم أيضاً التخفيف من خطر تفشي الأمراض بسبب المياه الراكدة وارتفاع مستوى المياه في بعض المناطق يمثل خطراً شديداً على الأطفال الصغار.

فتحت السلطات السورية البوابة الرئيسية للسد القريب، مما سمح للمياه بالمرور وحد من الزيادة الإضافية في منسوب المياه، لتقليل خطر حدوث مزيد من الفيضانات في جانب المخيم. ومع ذلك، لا يزال المخيم في منطقة معرضة للفيضانات والوضع العام صعب. في البداية، كان الشركاء في المجال الإنساني يشجعون النازحين على الانتقال إلى مخيمات أخرى، بما في ذلك الهول. ومع ذلك، نظراً للتدفق السريع لعشرات الآلاف من النازحين إلى هذا الموقع، لم يعد هذا خياراً مقبولاً. كما قالت الأسر النازحة في العريشة إنها لا ترغب في الانتقال إلى موقع آخر لتفادي المزيد من النزوح أو القيود الإضافية على التنقل. لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها على اتصال بالسلطات لمناقشة الحلول الممكنة لهذا الوضع، وتم تحديد منطقة الامتداد وموقع آخر مقابل للمخيم الأصلي وتقييمه للتأكد من سلامته. وبينما تتواصل الجهود لإيجاد حل مناسب، من الضروري زيادة المساعدات المقدمة للأسر المتضررة من الفيضانات في مخيم العريشة بشكل عاجل.

فيضانات واسعة النطاق في محافظة الحسكة

خلال شهر آذار/مارس 2019، تسببت الأمطار الغزيرة في شمال شرق سورية في حدوث فيضانات واسعة النطاق وإلحاق أضرار جسيمة بأماكن الإقامة المدنية والبنية التحتية والأراضي الزراعية وشبكات الطرق. في جنوب شرق القامشلي وريف محافظة الحسكة، ولا سيما في ناحيتي تل حميس واليعربية. أفادت التقارير أن أكثر من 100 قرية قد تأثرت بالأمطار الغزيرة خلال شهر آذار/مارس وأن أكثر من 41 قرية تأثرت بالفيضانات، مما أدى إلى تضرر مئات المنازل والمواد بشدة. تأثر حوالي 100.000 شخص بالأمطار الغزيرة والفيضانات، وفقدت 3.000 أسرة (9.000 شخص) ماشيتهم وممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تأثر حوالي 25 جسراً صغيراً وطريقاً زراعياً بالفيضانات. تربط هذه الجسور الصغيرة القرى ببعضها البعض وبيدات أخرى. كما تم جرف مئات الأقدنة المزروعة بالقمح. وفاض نهر الجارحي والأنهار الأخرى وجلب مياه قذرة إلى منازل القرية. ويمكن أن يتسبب تلوث المياه في انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه. وقد يزداد الوضع سوءاً نظراً لتوقع استمرار الظروف الجوية القاسية.

تم إجراء تقييم سريع للاحتياجات في المنطقة، وتشمل الاحتياجات العاجلة ما يلي: المواد غير الغذائية والحصص الغذائية الجاهزة للأكل والحصص الغذائية ونقل المياه بالشاحنات، بالإضافة إلى فتح قنوات التصريف وبناء حواجز التربة وإصلاح الجسور والطرق. لا تزال جهود الاستجابة التي يبذلها الشركاء في

المجال الإنساني مستمرة: تم توزيع 200 مجموعة من المواد غير الغذائية و150 حصة جاهزة للأكل في الأيام الأولى التي أعقبت الفيضانات، وقدم الشركاء جرافتين للمساعدة في تطهير الطرق وتصريف القنوات. وبالإضافة إلى ذلك، توجد 1.000 مجموعة من المواد غير الغذائية و1.000 مجموعة من مستلزمات النظافة جاهزة لإرسالها إلى القرى في ناحيتي البعربية والجوادية. ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى العديد من القرى متعزراً.

استمرار الدعم اللازم للعائدين إلى الرقة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت أعداد صغيرة من النازحين العودة إلى محافظة الرقة، حيث تم تسجيل ما يقرب من 1.500 شخص في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى كانون الثاني/يناير 2019. واستمرت المنظمات الإنسانية في الاستجابة للأزمة في الرقة، حيث تقدم حصص غذائية شهرية، وتقوم بأعمال الصيانة في نقاط المياه، وتوزع المواد التعليمية والملابس الشتوية والمواد غير الغذائية، وكذلك تقوم بإيصال الأدوية إلى المرافق الصحية ودعم العيادات المتنقلة. ومع ذلك، لا تزال هناك احتياجات كبيرة. أظهر تقييم أجري في شباط/فبراير 2019 أنه بينما يواصل الناس العودة إلى الرقة على مدار أكثر من عام بعد توقف الأعمال العدائية في المدينة، لا تزال الاحتياجات الحرجة مستمرة، خاصة فيما يتعلق بالحماية والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي وإمكانية الحصول على المواد غير الغذائية والمأوى والكهرباء وسبل العيش.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوضع الأمني في المدينة محفوفاً بالمخاطر، ويُقال أن السلطات المحلية تفرض حظر التجول، مما يؤثر على الحركة والمرور في المدينة، فضلاً عن المؤسسات والأسواق العامة. لا يزال دعم الحماية والتوعية بمخاطر الألغام وإزالتها من الشواغل الحرجة، حيث أن أجزاء كبيرة من المدينة ملوثة بالمتفجرات الخطرة. فيما يتعلق بنطاق الحاجة، لا تزال القدرة التقنية على القيام بأنشطة إزالة شاملة محدودة وما تزال هناك حاجة ملحة لزيادة دعم الناجين من حوادث التفجير وأسرههم. سوف تظل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام جاهزة للنشر والمساعدة في الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في الرقة، إذا سمحت السلطات بذلك.

المخاوف الصحية الحرجة في شمال شرق سورية

لا يزال الإبلاغ عن حالات الإصابة بأمراض معدية مستمراً في جميع أنحاء شمال شرق سورية، على الرغم من التحسن الواضح. خلال الأشهر السابقة، انخفض عدد حالات التيفوئيد الجديدة من 2.922 حالة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى 2.339 حالة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وهو انخفاض إجمالي في معدل الاعتلال بنسبة 36 في المئة. ترجع حالات التيفوئيد إلى حد كبير إلى استهلاك المياه غير الآمنة وتتبع تفشي الإسهال الدموي الحاد المستمر في محافظة دير الزور. في ضوء هطول الأمطار الغزيرة التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الشتاء، والتي أدت إلى حدوث فيضانات في بعض مواقع النازحين، هناك مخاوف بشأن احتمال انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه. مع استمرار التدفق الواسع النطاق للنازحين الجدد والمستضعفين للغاية، بما في ذلك عدد كبير من الأطفال الصغار، فإن الوضع الصحي في مخيم الهول مثير للقلق بشكل خاص، حيث أن حالات الإسهال من بين أكثر الأمراض شيوعاً بين الأطفال دون سن الخامسة. يعمل الشركاء في مجال الصحة مع قطاع المياه والإصحاح على التصدي للتحديات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المراحيض ومياه الشرب الآمنة، وكذلك على زيادة الوعي بممارسات النظافة الصحية وسبل الحصول على العلاج الطبي.

في 18 نيسان/أبريل 2018، أبلغت مديرية الصحة المدرسية عن تفشي مرض الحصبة وتأثيره بشكل خاص على الأطفال في سن المدرسة. على مدار عام 2018، أظهرت تقارير أسبوعية من مواقع الرصد والإنذار المبكر أنه بعد تفشي مرض الحصبة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو في أجزاء عديدة من سورية، انخفضت الحالات من أعلى مستوى لها عند 1.176 حالة مشتبه بها أسبوعياً إلى 80 حالة مشتبه بها أسبوعياً في المتوسط في الأسابيع العشرة الأخيرة من عام 2018. وفي شمال شرق سورية، تم الإبلاغ عن 176 حالة فقط في شهر كانون الأول/ديسمبر بأكمله، بمعدل 35 حالة أسبوعياً، مقارنة بـ 650 حالة أسبوعياً في أوائل أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، أعلنت منظمة الصحة العالمية في 2 كانون الأول/ديسمبر، عقب حملة تطعيم مكثفة استمرت 18 شهراً، النجاح في إيقاف تفشي فيروس شلل الأطفال في سورية. وبشكل عام، توجد قابلية عالية للتأثر بالأمراض المعدية في شمال شرق سورية، بسبب عدم كفاية معدلات التغطية بالتحصين، وظروف المعيشة السيئة، وارتفاع أعداد النازحين الذين يعيشون في ظروف سيئة وأماكن مكتظة. إن نقص خدمات الرعاية الصحية وضعف الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات والمجتمعات المحلية، يزيد من تعقيد الوضع. تم تنفيذ حملة تحصين روتينية في المناطق الواقعة تحت سيطرة ما يعرف بقوات سورية الديمقراطية، وانتشرت فرق متنقلة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في البصرة والصور والجردي على الضفة الشرقية من نهر الفورات.

على الرغم من أن حالات الإصابة بداء الليشمانيا مستقرة في بعض المناطق في شمال شرق سورية، فقد ارتفعت معدلات الاعتلال بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بنسبة 12 في المئة، من 2.629 حالة في تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3.722 حالة في كانون الأول/ديسمبر، من بينها 1.163 حالة في محافظة الرقة، و563 في محافظة الحسكة، و994 في محافظة دير الزور. انتشر داء الليشمانيا بسبب نقص الرعاية الصحية والجهات الفاعلة في

مجال الصحة التي تعمل في المناطق المتضررة، ويتفاقم بسبب خيارات النزوح وعدم كفاية المأوى. وينتشر المرض نفسه عن طريق ذبابة الرمل، وغالباً ما يكون النازحون الذين يعيشون في المخيمات معرضين لخطر التعرض لهذه الحشرة، وبالتالي الإصابة بالمرض.

القيود التي تعوق حصول الأطفال على التعليم في شمال شرق سورية

في أيلول/سبتمبر 2018، أصدرت السلطات المحلية في شمال شرق سورية قراراً يمنع الأطفال من دخول مدارس الحكومة السورية (التي تقوم بتدريس المناهج الوطنية). مقارنة بأواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ارتفعت معدلات الحضور إلى المدارس في محافظة الحسكة بحلول منتصف آذار/مارس 2019 من 41 في المئة إلى 87 في المئة. وكانت الزيادة في معدلات الحضور ناتجة بشكل أساسي عن آليات التكيف التي اتبعتها الطلاب، الذين وجدوا طرقاً بديلة للوصول إلى المدارس، مثل المشي بدلاً من استخدام المواصلات أو خلع الملابس المدرسية أثناء عبور نقاط التفتيش عند استخدام وسائل النقل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من الأسهل بالنسبة لبعض الطلاب عبور بعض نقاط التفتيش، ولكن لا يزال دعم وصول الأطفال إلى الخدمات التعليمية يمثل أولوية. تم إجراء فحوصات عشوائية في مدارس محافظة الحسكة لمراقبة الوضع.

الأمن الغذائي في شمال شرق سورية

طرأت زيادة عامة في سعر الدقيق في شمال شرق سورية، ولا سيما في الحسكة وبنسبة أكبر في دير الزور. وفقاً لما جاء في [اللمحة العامة عن الوضع الإنساني](#) لشهر كانون الثاني/يناير التي أعدتها مبادرة ريتش، أفاد 29 في المئة من القرى التي تم تقييمها في شمال شرق البلاد أن الناس في مجتمعاتهم لم يتمكنوا من الحصول على الخبز يومياً. تم الإبلاغ عن معظم هذه الحالات في محافظة دير الزور، حيث أفاد سكان 111 (87 في المئة) من 128 قرية شملها التقييم أنهم لم يحصلوا على الخبز يومياً. وكان المانع الأكثر شيوعاً هو أن الطحين كان مكلفاً للغاية / يصعب الحصول عليه في 103 (84 في المئة) من القرى التي شملها التقييم. ارتفع سعر كيلو الدقيق في آذار/مارس بنسبة 30 في المئة منذ أيلول/سبتمبر 2018، وبالتالي فقد زاد سعر كيلو الخبز أيضاً خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2018 إلى آذار/مارس 2019.

في الفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر إلى 15 آذار/مارس، قدم قطاع الأمن الغذائي سلال غذائية تحتوي على دقيق القمح إلى 66.255 أسرة (333.175 فرداً) في دير الزور. لا يوجد حالياً شركاء لقطاع الأمن الغذائي يقدمون دعم الخبز / الدقيق للمخازن في دير الزور. ويرجع ارتفاع تكلفة الخبز / الطحين إلى مزيج من قلة الحصاد الناجمة عن الجفاف خلال الموسم الزراعي الأخير، مما أدى إلى نقص دقيق القمح، وكذلك سعر الصرف.

الاستجابة الإنسانية

حشد استجابة واسعة النطاق في مخيم الهول

حشدت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية استجابة واسعة النطاق لتقديم المساعدة لعشرات الآلاف من النازحين الجدد الذين وصلوا إلى مخيم الهول، بغض النظر عن جنسياتهم. تم تزويد جميع الوافدين الجدد بوجبات ساخنة ومجموعات مواد غير غذائية ومستلزمات فصل الشتاء. تم إجراء فحوصات طبية على مدار الساعة وتقديم المساعدة من قبل الفرق الصحية في منطقة الاستقبال، مع إحالة الحالات الخطيرة إلى مستشفيات الحكمة والحسكة والحياة والسلام ورأس العين وتل تامر. خلال شهر آذار/مارس، تم نقل حوالي 2.000 مريض إلى المستشفيات. كما أنشئت عيادات صحية في مناطق مختلفة من المخيم ونظام للإنذار المبكر، وتعمل فرق التطعيم بانتظام، حيث تم تحصين 12.686 طفلاً دون سن الخامسة حتى نهاية شهر آذار/مارس، ونفذت تدريبات صحية تشمل التدريب على الإسعافات الأولية النفسية، وشركاء قطاع الصحة بصدد إنشاء مستشفيات ميدانيين بسعة أولية مشتركة تبلغ 40 سريراً. يدعم فريق التغذية الوافدين الجدد من خلال تقديم استشارات للنساء الحوامل والمرضعات، وتنفيذ برامج التغذية وتوزيع لوازم التغذية. وقد لجأت الجهات الفاعلة في مجال الحماية من القامشلي والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في شمال شرق سورية إلى حشد الاستجابة على مدار الساعة بأقصى قدرات تمتلكها في الوقت الحالي، حيث تقدم خدمات حماية متخصصة للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، بما في ذلك تتبع أفراد الأسرة والدعم النفسي والاجتماعي. وتقدم فرق الطوارئ في مجال الحماية أيضاً الإسعافات الأولية النفسية للوافدين الجدد ودعم العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب تدخلات الحماية الأخرى. ونظراً للحالة الصحية الهشة للعديد من الوافدين الجدد وخطر تفشي الأمراض بسبب الاكتظاظ، لا يزال توسيع نطاق الاستجابة الصحية وخدمات الحماية يمثل أولوية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية النفسية والعقلية المناسبة.

منذ كانون الأول/ديسمبر 2018، نُصبت 209 خيمة كبيرة الحجم و7 خيام مطاطية وأكثر من 1.0650 خيمة عائلية، وتوجد أكثر من 8.300 خيمة متوفرة / قيد الإعداد، وبالتالي لن تشكل الخيام ثغرة، ولكن توجد ثغرة آنية تتمثل في أماكن الإقامة المتاحة وإعداد الموقع وبناء البنية التحتية في المرحلتين 6 و8 والملاحق 3 و4 و5، ويلزم توفير حوالي 1.368 مساحة إضافية. حتى نهاية شهر آذار/مارس، تم الانتهاء من تركيب 468 مرحاضاً، في حين لا يزال أكثر من 400 مرحاض ومرفق استحمام قيد الإنشاء للوفاء بمعايير الطوارئ التي تبلغ 1 : 50. يوجد حالياً 28 شخصاً لكل مرحاض في الأقسام من 1 إلى 5 من

المخيم، ولكن يحتاج ما يقرب من 30 في المئة من المراحيض إلى إصلاح (الأقفال وأعمال الحدادة). أما بالنسبة للقسمين 7 و 8، فإن الجهود مستمرة للوصول إلى معايير الطوارئ، مع توقع تحقيق هذا الهدف خلال النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل. تم تنظيم إمدادات المياه في حالات الطوارئ، وما زالت عمليات جمع القمامة والتنظيف / الصيانة المنتظمة والتوعية بالنظافة مستمرة. ونفذ الشركاء في المجال الإنساني أيضاً أنشطة لمكافحة ناقلات الأمراض (حملات تنظيف المناطق وتطهيرها) للحد من خطر حدوث المزيد من حالات الإسهال. كما يتم اختبار جودة المياه بانتظام وتركيب مرافق إضافية للمياه والصرف الصحي في مناطق الاستقبال للحد من ممارسات النظافة غير الآمنة.

تم توزيع أكثر من 18.000 مجموعة من المواد غير الغذائية والملابس الشتوية على النازحين حديثاً في المخيم حتى نهاية شهر آذار/مارس. ولا يزال توزيع لوازم النظافة الصحية والنسائية مستمراً. ولكن بالنظر إلى العدد الكبير من الأطفال الصغار والنساء، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الحفاضات والمناديل الصحية. وحتى نهاية شهر آذار/مارس، حصل 61.750 شخصاً على وجبات طعام مطبوخة، وحصل 63.323 شخصاً على حصص غذائية جاهزة للأكل وتلقى 73.041 شخصاً غذائية شهرية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد شهر آذار/مارس توفير 469.012 كيلوغراماً من الخبز لـ 61.750 فرداً يومياً. ويتم توفير برامج تعليمية غير رسمية لحوالي 4.000 طفل في سن المدرسة داخل المخيم يشكلون نسبة بسيطة من الأطفال في سن المدرسة داخل المخيم. ولفهم عدد الأطفال في سن المدرسة واحتياجاتهم التعليمية على نحو أفضل، تم إجراء تقييم مشترك لتحديد عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 19 عاماً. سوف تسترشد الاستجابة بهذا التقييم الذي سيدعم التنسيق الأفضل بين جميع الشركاء التنفيذيين.

هجين، دير الزور

وتُبدل جهود الاستجابة الإنسانية أيضاً في هجين والمناطق المحيطة بها، على الرغم من التحديات التي تعرقل الوصول إليها والمخاوف بشأن المستويات المرتفعة المتوقعة من التلوث بالمتفجرات الخطرة. في 15 شباط/فبراير، وصلت قافلة تابعة للهلال الأحمر العربي السوري مؤلفة من ست شاحنات محملة بإمدادات من الأمم المتحدة والصليب الأحمر / الهلال الأحمر إلى بلدة هجين ووزعت المساعدات على 5.000 شخص. في 17 شباط/فبراير، أكملت الأمم المتحدة وشركاؤها توزيع المواد الغذائية على 15 بلدة ومستوطنة غير رسمية في الجزء الشرقي من محافظة دير الزور لدعم حوالي 17.800 أسرة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إحدى المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية بتوفير مواد معالجة المياه لسكان هجين لضمان الحصول على مياه شرب آمنة. كانت الأولوية هي الاستجابة للنازحين الذين يعيشون في مخيمات غير رسمية ومراكز إيواء جماعية. وتستكشف العديد من المنظمات غير الحكومية فرص تقديم المساعدة وتقديم الخدمات الأساسية في هجين في الفترة المقبلة. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى المزيد لتوسيع نطاق الاستجابة وتلبية الاحتياجات الواسعة النطاق التي تواجه بعض الناس في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تكون أي عمليات عودة طوعية وآمنة وكريمة بطبيعتها، لا سيما بالنظر إلى التدمير الواسع النطاق للأعيان المدنية والبنية التحتية بسبب الأعمال العدائية الأخيرة واحتمال التلوث الشديد بالمتفجرات. كما يُعد خطر المتفجرات مصدر قلق بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية يعرقل قدرتها على توسيع نطاق الاستجابة في شمال شرق سورية.

مخيم العريشة

تقدم المنظمات الإنسانية المساعدة في مخيم العريشة، بما في ذلك المواد الغذائية وغير الغذائية، والصرف الصحي، ونقل المياه بالشاحنات، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، واللوازم والخدمات الغذائية، ودعم أشكال الحماية المختلفة، بما في ذلك حماية الطفل وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وقدرة الناس على العيش في ظروف ملائمة وكريمة، ولا سيما في موقع التوسع الجديد الذي اضطرت الأسر المتضررة من الفيضانات إلى الانتقال إليه.

تخطيط التأهب:

بالنظر إلى تعقيدات وديناميات الوضع في شمال شرق سورية، وكجزء من الاستعداد التشغيلي، تواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحديث ومراجعة خطط التأهب والطوارئ للاستجابة لحالات النزوح المحتملة ووضع خطط للطوارئ في حالة تغير البيئة التشغيلية. ويشمل ذلك الاستعداد لتوسيع نطاق الاستجابة تحسباً لحدوث عمليات نزوح جديدة ومتزايدة بسبب تجدد القتال؛ وتقييم وتخزين المخزونات الاحتياطية؛ وكذلك تقييم قدرات الاستجابة لتحديد الثغرات.



خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الجهات الفاعلة في مجال الحماية في شمال شرق سورية - المتمركزة في القامشلي والتي تعمل عبر الحدود - جهودها إلى حد كبير على الاستجابة للوضع الإنساني في مخيم الهول. ويمثل هذا الموقف تحدياً فريداً من نوعه نظراً لوجود أنماط مختلطة من السكان (النازحون والعراقيون

ومواطنو البلدان الأخرى)، ويتمس بعضهم بمواصفات محددة، وتشكل النساء والأطفال الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة الأغلبية الساحقة.

في خضم الثغرات في الموارد المالية والحضور، قام قطاع الحماية وجهات المسؤولية فيه بزيادة الاستجابة لأقصى طاقتها. وقد كان عدم القدرة على التنبؤ بتدفق السكان بمثابة اختبار شاق لأي قدرة على تنسيق استجابة الحماية، خاصة في مناطق الفحص / الاستقبال / الانتظار، بسبب الاكتظاظ، ووجود العديد من النساء والأطفال الذين يبدو عليهم الإرهاق الواضح والضيق، وفي بعض الأحيان ظروف صحية خطيرة، ينتظرون في العراء لحين إتمام إجراءات الفحص وتحديد الهوية وتقديم المساعدة المنقذة للحياة. وحيث أن النساء والأطفال يشكلون غالبية الوافدين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والجرحى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة، وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن تعبئة فرق الحماية في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية. ومن خلال العمل على مدار الساعة، تمكنت هذه الفرق من تقديم الإسعافات الأولية النفسية والدعم النفسي، والإحالة إلى الخدمات الطبية وغيرها، ومعلومات عن المساعدة وأساليب تقديم المساعدة، كما تمكنت من بدء عملية تحديد هوية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

لم تبتسر مواكبة استمرار وصول الوافدين والجهود التالية لتوسيع قدرة الاستقبال في المخيم من خلال بناء مرافق المياه والإصحاح بنفس السرعة وتقديم الخدمات وتوفير الإضاءة المناسبة والخصوصية. أدى ذلك إلى خلق بيئة مليئة بالتحديات للنساء والفتيات، مما دفع قطاع الحماية إلى تشجيع الجهود الرامية إلى الوصول إلى الحد الأدنى من المعايير الإنسانية في كل مكان في الموقع، بما فيها المناطق المنشأة حديثاً لضمان توفير الظروف الكريمة لجميع السكان. وبناءً على تقارير الجهات الفاعلة في مجال الحماية على أرض الواقع، برزت الأسر الأجنبية كمصدر قلق محدد. بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات والإجراءات في المخيم، وكذلك بسبب الحواجز اللغوية التي تواجه العديد من مواطني البلدان الأخرى، فقد خلق تحديد ملاحق / مناطق مخصصة بالمخيم لفحصهم وإقامتهم فيما بعد بعض التحديات التي أعاققت الحصول على المساعدات الإنسانية، لا سيما الخدمات الصحية. قاد قطاع الحماية الدعوة الإنسانية إلى احترام مبدأ الإنسانية والوصول المستمر دون عوائق إلى جميع السكان، بغض النظر عن سماتهم الشخصية، في جميع أنحاء الموقع.

برز وجود الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم كمصدر قلق رئيسي طوال الفترة و وأثر على قدرة الاستجابة في مجال حماية الطفل (تعرض الشركاء لضغوط تفوق قدراتهم جراء استمرار وصول الوافدين الجدد). تم تحديد ما لا يقل عن 355 طفلاً غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم في المخيم؛ تم جمع شمل 56 منهم مع أسرهم أو مقدمي الرعاية لهم. حددت فرق الحماية حالات جديدة من الأطفال غير المصحوبين، وخاصة بين الأجانب. تعمل ثلاثة مراكز للرعاية المؤقتة بكامل طاقتها، وفي بعض الحالات، قامت فرق الحماية بتعجيل إجراءات فحص الأطفال ودعمهم بالمواد غير الغذائية والتفاوض مع سلطات المخيم لربط هؤلاء الأطفال بشكل مؤقت بالنساء في مناطق العبور حتى تتوفر حلول أكثر استدامة. لا يزال توفير خدمات الرعاية المؤقتة وتحديد الهوية والتوثيق وتتبع الأسر ولم شملها يمثل أولوية، لكن عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم يفوق قدرة ترتيبات الرعاية المؤقتة في المخيم. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون العديد من الحالات معقدة للغاية، حيث تشير شبكة من العلاقات الأسرية إلى الانتماء لجنسيات مختلفة، والزيجات المتعددة، وغيرها من الأوضاع العائلية المعقدة لتحديد مصلحة الطفل الفضلى.

في ضوء التحديات المحددة التي تعرقل الإحالات الطبية، استمرت الجهود بين شركاء قطاع حماية الطفل والجهات الفاعلة في مجال الصحة للتخفيف من خطر الانفصال غير الطوعي للأسرة في حالات دخول الأطفال إلى المستشفيات. تم وضع نظام لتحسين إدارة الإحالات بشكل أفضل بين المخيم والمستشفيات الخارجية. يستلزم ذلك تعيين مسؤولي تنسيق الحماية من الشركاء العاملين في المخيم لمساعدة أولئك الذين ينقلون الحالة إلى المستشفيات المخصصة ويتابعون العلاج في المستشفى. ويتزود مسؤولو التنسيق بمعلومات عن الطفل ويحرصون على التواصل مع العيادة والمستشفى والآباء والأمهات / مقدمي الرعاية في المخيم. وبهذه الطريقة، يظل الآباء على اطلاع بأحوال أطفالهم ويحصلون على معلومات عن الوقت المتوقع للخروج قبله بيوم واحد على الأقل. يتم الاتفاق على تنسيق وتوقيت الخروج من المستشفى لضمان وجود الوالدين واستقبالهم للطفل وتجنب الانفصال. تشمل آلية الإحالة المتفق عليها بين الجهات الفاعلة في مجال الصحة والحماية توفير مقدمي الرعاية على مدار الساعة لمرافقة الطفل غير المصحوب أثناء فترة العلاج في المستشفى أو استضافة أطفال النساء اللاتي تتلقين العلاج في المستشفى في مركز الرعاية المؤقتة، عندما لا يتوفر أي من أفراد الأسرة لرعاية الأطفال.

حاولت أربعة فرق متنقلة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تتألف في الغالب من موظفات، توسيع وجودها المستمر في الأقسام 1 و 5 و 7 من المخيم، وفي مناطق الانتظار والاستقبال، لكن التحديات المتمثلة في وجود عدد كاف من الموظفين ليلاً والموظفين ذوي الخبرة لإدارة الحالات ما زالت قائمة. في الوقت الحالي، لا يوجد سوى أربعة مديرين لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويتم تقديم معظم الخدمات من خلال الفرق المتنقلة في المناطق التي لا يمكن تقديم إدارة شاملة للحالات بها. تقوم فرق العنف القائم على النوع الاجتماعي بإجراء جلسات توعية، وتقديم المشورة الجماعية والفردية، والإسعافات الأولية النفسية والإحالة إلى خدمات أخرى (الصحة، والتوزيع، والتسجيل، والتحصين، والرعاية المؤقتة، وغيرها من الخدمات). قام الشركاء الرئيسيون في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي بتوزيع أنواع مختلفة من مجموعات لوازم النظافة النسائية، ومجموعات لوازم المراهقات، والمناديل الصحية، ومجموعات لوازم النساء الحوامل والمرضعات.

ظهر توفير المعلومات الكافية عن الخدمات المتاحة كأمر أساسي لتيسير الوصول السريع إلى المساعدة المنقذة للحياة، بطريقة غير تمييزية ومنصفة. بحلول منتصف آذار/مارس، أنشأ قطاع الحماية مكاتب معلومات في منطقة الاستقبال وفي مرحلتين أخريين من المخيم، لكن هناك حاجة إلى المزيد من الموظفين لتنفيذ إدارة مناسبة ومستمرة. ظهرت حواجز اللغة في التواصل مع النساء والأطفال الأجانب. وطرح السكان على المكاتب أسئلة مهمة تتعلق بالحماية والمساعدة. تتعلق معظم طلبات السكان بحالة ومكان الأقارب المحتجزين، ورد الأصول والوثائق المصادرة، ويواصل القطاع دعوة إدارة المخيم وكافة الأطراف لتبنيها؛ ونظام التنقل الحالي خارج المخيم، بما في ذلك طرق العودة والإطار الزمني؛ والاستفسارات ذات الصلة بالمساعدات. تلعب مكاتب المعلومات دوراً محورياً في إحالة الحالات التي يتم إدخالها إلى المستشفى، حيث يمكن لمسؤولي تنسيق الحماية توفير المعلومات اللازمة لمقدمي الرعاية للأطفال المحتجزين بالمستشفيات، سواءً داخل أو خارج المخيم.

كما هو الحال في مناسبات سابقة، برزت مصادرة الوثائق الشخصية كإحدى التحديات. حاول شركاء قطاع الحماية دعم فرز وحفظ وثائق الأحوال المدنية المصادرة من النازحين وتخزينها في "غرفة أرشيف" داخل المخيم. تم تعبئة المزيد من الموظفين وتقديم الدعم العيني لتخزين المستندات بشكل صحيح. بينما تتواصل الدعوة مع ما يعرف بقوات سورية الديمقراطية بشأن الآثار الضارة للمصادرة، ويُنظر إلى هذا النوع من الدعم كتدبير "الملاذ الأخير" لتجنب المزيد من الخسائر والتداعيات المتعلقة بتنقل السكان وسلامتهم القانونية، بما في ذلك أثناء أي عملية عودة مستقبلية.

لقد برز الوضع في مخيم الهول بسرعة كتحدٍ فريد من نوعه لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية. يتطلب الضعف البدني والنفسي للوافدين الجدد زيادة الموارد البشرية والقدرات. وفي الوقت نفسه، في حين أن الاستجابة المستمرة ستؤدي إلى استقرار الأوضاع في نهاية المطاف على مستوى القطاعات الفنية (المأوى، والمياه والإصحاح، وربما الصحة)، من المتصور أن تستغرق المسائل المتعلقة بالحماية فترة زمنية أطول قبل أن ينتهي هذا الوضع المعقد. تتطلب مثل هذه الظروف اتباع نهج أكثر تنظيماً وخضوعاً للمساءلة عند تقديم خدمات الحماية، ويجب على جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية على الأرض أن تخطط لما بعد مرحلة الطوارئ الحالية وأن تكون قادرة على التوسع من خلال وجود عدد كافٍ من الموظفين والخبرات.

أنشطة الحماية في مناطق أخرى في شمال شرق سورية

بينما تم توجيه الاستجابة الرئيسية في الفترة المشمولة بالتقرير إلى مخيم الهول، استمرت الأنشطة في مواقع النازحين الأخرى في شمال شرق سورية. في جميع المواقع، يتجاوز عدد الأطفال والمراهقين (أقل من 18 عاماً) 60 في المئة، مما يشير إلى ضرورة تكريس اهتمام مستمر لأنشطة الحماية وتعميم الحماية. وفقاً لإدارة المخيم ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، شهدت بعض المواقع، مثل عين عيسى (2.319 أسرة، 11.541 فرداً) ومبروكة (574 أسر، 2.754 فرداً) زيادة طفيفة في عدد الوافدين. وذكر أن السبب في ذلك هو انعدام الأمن في بعض المناطق جنوب دير الزور والميادين، أو بسبب استنفاد قدرة الأسر على إعالة نفسها خارج المواقع. في بعض المواقع، مثل عين عيسى، أصبحت المساحة مقيدة أيضاً، ويواصل شركاء قطاع الحماية مراقبة الوضع والتفاعل مع السكان بحثاً عن تداعيات محتملة على الظروف الكريمة ومخاطر الحماية، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. في مخيم العريشة المتأثر بالفيضانات، أجرى شركاء قطاع الحماية في الأشهر الماضية مشاورات مع السكان المتضررين حول الحلول التي يفضلونها، بما في ذلك دعم زيارات "أذهب وشاهد بنفسك" إلى مواقع أخرى (مبروكة) للتأكد من أن النازحين يمكنهم اتخاذ قرارات مستنيرة تماماً بشأن انتقالهم إلى مواقع أخرى أو البقاء في الموقع الحالي. كما حاولت الجهات الفاعلة في مجال الحماية توعية السكان بالخطر الذي يشكله الفيضان، وخاصة على سلامة الأطفال.

اعتباراً من شهر شباط/فبراير، عمل شركاء قطاع الحماية من داخل سورية في المحافظات الثلاث في شمال شرق سورية من خلال المرافق والموارد التالية: خمسة مراكز مجتمعية (أربعة في محافظة الحسكة، معظمها في المناطق الحضرية، وواحد في محافظة الرقة / رأس العين)، مع مركبة صالحة للمناطق الوعرة وأربع وحدات متنقلة؛ و26 منشأة / مكان لحماية الطفل (18 في محافظة الحسكة، و8 في محافظة الرقة)؛ 4 مساحات آمنة للنساء والفتيات (3 في محافظة الحسكة وواحدة في محافظة / مدينة دير الزور)؛ 8 فرق متنقلة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي / الصحة الإنجابية، و23 فريقاً متنقلاً لحماية الطفل. في الرقة، تركزت الأنشطة المتزايدة على الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال من شركاء حماية الطفل في القامشلي. وفي دير الزور، خاصة في أحياء مختارة من المدينة (فيلات والقصور والأضحية) وفي بعض القرى في الضواحي، توسعت أنشطة الحماية الموجهة للأطفال والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له تدريجياً في الأشهر الأخيرة لتهدئة القلق المتزايد لدى النساء والفتيات المراهقات. ويشمل ذلك الزيجات المبكرة، والعنف المنزلي، ووصمة العار المرتبطة بالأسر التي تعيلها إناث أو النساء اللاتي يشتهن في ارتباطهن بما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية. حصلت الاستجابة الطارئة في مخيم الهول على جزء من الموارد الإجمالية المخصصة لشمال شرق سورية، وحشدت موارد جديدة جزئياً. لا تزال القدرة على زيادة التوسع تشكل تحدياً لجميع الشركاء، نظراً لنقص الموارد البشرية من ذوي الخبرة على المستوى المحلي وضرورة الاستعانة بموظفين إضافيين من مناطق أخرى داخل سورية وفي المنطقة. وهناك حاجة أيضاً إلى موارد لتوسيع نطاق الاستجابة في الرقة وبعض المناطق في دير الزور.

كانت عملية عودة النازحين التلقائية أو المنظمة من المواقع الرئيسية في شمال شرق سورية محدودة خلال الفترة قيد الاستعراض. أشار الشركاء في المجال الإنساني إلى تزايد اتجاهات العودة بين السكان المقيمين خارج موقع النازحين إلى مناطق في دير الزور تأثرت مؤخراً بالأعمال القتالية. وفقاً للجهات الفاعلة في مجال الحماية، فإن بعض هذه الحركات تلقائية، ولكنها قد لا تكون على دراية جيدة وغير آمنة أو مستدامة، نظراً لمستوى الدمار واحتمال التلوث المرتفع، بما في ذلك وجود عبوات ناسفة بدائية ومتفجرات من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت بعض المصادر أن بعض حركات العودة قد تنشأ من عمليات إجلاء النازحين من مخيمات مؤقتة أو من أماكن إقامة جماعية ومباني عامة، مثل المدارس، غالباً لأسباب أمنية. أعد منتدى شمال شرق سورية وقطاع الحماية مبادئ توجيهية ورسائل رئيسية للسلطات تنبه إلى الانتهاك الذي تشكله عمليات الإجلاء التي لا توفر أماكن إقامة بديلة، وطلبت من الشركاء في المجال الإنساني تبني العناية الواجبة عند الشروع في مشاريع إعادة تأهيل المدارس.

قد تسفر العودة إلى دير الزور عن آثار إيجابية تتمثل في تخفيف الاكتظاظ في مخيم الهول، وقد تكون الخيار المفضل لسكان المخيم وغيرهم من النازحين. ومع ذلك، فمن الضروري أن تكون هذه العودة طوعية بطبيعتها، وليست سابقة لأوانها وأمنة وتحدث في ظروف كريمة. يواصل قطاع الحماية والمنظمات الإنسانية في شمال شرق سورية الدعوة إلى توسيع نطاق مسح وإزالة المتفجرات الخطرة في منطقتي شرق وجنوب دير الزور اللتين تأثرتا بشدة من جراء الأعمال العدائية الأخيرة والتلوث المحتمل، وحيثما قد تحدث حركات العودة. دعا قطاع الحماية إلى مشاركة ملموسة من قبل الأطراف، التي قد تكون لديها موارد كافية للشروع في مثل هذا التطهير الواسع النطاق وإصلاح البنية التحتية.



في شهر كانون الأول/ديسمبر، نقلت وكالات الأمم المتحدة الإمدادات الإنسانية عن طريق البر إلى القامشلي على متن 112 شاحنة من محافظات حلب ودمشق واللاذقية وطرطوس. كما تم نقل الإمدادات عن طريق البر إلى دير الزور على متن 41 شاحنة من حمص والقامشلي، وتمكنت وكالات الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير من نقل المساعدات الإنسانية إلى القامشلي على متن 29 شاحنة من محافظات دمشق وحمص واللاذقية والقامشلي وطرطوس. وخلال شهر شباط/فبراير، تم نقل الإمدادات الإنسانية عن طريق البر إلى القامشلي على متن 125 شاحنة من محافظات حلب ودمشق وحمص واللاذقية وطرطوس. وخلال الفترة نفسها، نقلت وكالات الأمم المتحدة الإمدادات الإنسانية عن طريق البر إلى دير الزور على متن 28 شاحنة من محافظات حمص واللاذقية ودمشق.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت المنظمات تأخيرات في تقديم المساعدة إلى القامشلي عبر الطبقة بسبب القيود المتمثلة في قدرة الجسر. ولا تزال هناك قيود على قدرة منظمة الصحة العالمية على توصيل الإمدادات الطبية عبر الطرق المؤدية إلى القامشلي والحسكة، الأمر الذي يفرض نقل المساعدات جواً إلى القامشلي. تم تسليم أكثر من 150 طناً من الإمدادات الطبية عن طريق الجو والمشتريات المحلية، مع توفير الإمدادات الصحية لمستشفى القامشلي والحسكة ومخيم الهول وعين عيسى والطبقة ومستشفى تل أبيب.

واصلت المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية دعم تقديم الخدمات وتوزيع الإمدادات دون عوائق كبيرة تحول دون الوصول إلى معظم المناطق خلال هذه الفترة. ومع ذلك، على النحو المفصل أعلاه، ظلت إمكانية الوصول إلى بعض المناطق في جنوب شرق دير الزور، والتي شهدت أعمالاً عنائية مكثفة منذ تشرين الثاني/نوفمبر، تمثل تحدياً للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركائها المنفذين المحليين طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

التحديات التشغيلية الشاملة

تواجه المنظمات الإنسانية تحديات كبيرة تعرقل الاستجابة للاحتياجات في شمال شرق سورية. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- **الأعمال العدائية النشطة وانعدام الأمن:** ظلت الأعمال العدائية النشطة وانعدام الأمن في جنوب شرق دير الزور تشكل عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في هجين والباغوز، وكذلك في مناطق أخرى جنوب شرق دير الزور، وكذلك توسيع نطاق البرامج الإنسانية في المنطقة. وفي خضم الوضع الذي يتسم بالسيولة ويؤدي إلى تغييرات متكررة في الجهات المسيطرة، لا يزال هناك خطر متمثل في الاختراق من قبل ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. شهدت الرقعة تفجير عدة عبوات ناسفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستهدفت بشكل خاص قوافل عسكرية، ولكن طبيعتها العشوائية تؤثر أيضاً على السكان المدنيين. كما أودت حوادث أخرى، مثل زرع عبوات ناسفة داخل مطعم في منبج،

بحياة العديد من المدنيين. ووردت أنباء عن اغتيال شخصيات سياسية بارزة، مما أدى إلى عدم تناسق متزايد في طبيعة الصراع وتهديد مستمر لأمن المدنيين في العديد من المناطق.

- **مستويات عالية من التلوث بالمتفجرات الخطرة:** لا تزال مستويات التلوث في المناطق المتضررة من الأعمال العدائية مرتفعة للغاية، لا سيما في المناطق التي شهدت قتالاً مكثفاً وقصفاً جويًا وبرياً. انخفضت مستويات الإصابة الناجمة عن المتفجرات في الرقة منذ نهاية عام 2017، لكنها لا تزال مرتفعة وتشكل مصدراً رئيسياً للقلق. يمثل التلوث الواسع النطاق بالمتفجرات عائقاً رئيسياً أمام توسيع نطاق المساعدات الإنسانية، والسماح بتحركات آمنة، وتوفير الخدمات الأساسية، لا سيما في مدينة الرقة وفي أجزاء كثيرة من دير الزور، بما في ذلك في المناطق التي شهدت مستويات عالية من العودة التلقائية. كما تمثل القدرة المحدودة على مسح وإزالة المتفجرات تحدياً إضافياً، لا سيما في محافظة دير الزور، حيث تعمل منظمة غير حكومية واحدة فقط في مجال إزالة الألغام. توجد حاجة إلى مزيد من التوسع في عمليات المسح لمعرفة نطاق وجود المتفجرات قبل بدء الإزالة المنهجية، لا سيما في المناطق ذات الوجود أو الوصول المحدود، مثل دير الزور.
- **بيئة السياسات:** لا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تشعر بالقلق إزاء السياسات التي تنفذها السلطات المحلية بشأن معاملة النازحين، وخاصة أولئك الذين يتعرضون لقيود على حرية التنقل ومصادرة الوثائق الشخصية، وهي أكثر تواتراً في مناطق معينة. لا تزال معاملة رعايا البلدان الأخرى تبعث على القلق، وكثيراً ما دعا المجتمع الإنساني إلى احترام مبدأ الإنسانية في التعامل مع جميع السكان المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة، بغض النظر عن الجنسية أو الأصل أو الجنس / العمر أو الانتماء السياسي المتصور أو الفعال. إن العوائق البيروقراطية المتقطعة التي تعرقل العمل في مواقع النازحين والقيام بأنشطة معينة هي أيضاً مصدر قلق للجهات الفاعلة الإنسانية، لأنها تعيق التخطيط والتنفيذ وتوفير الخدمات المتوقعة للسكان. كما أن تدخل السلطات المحلية في توظيف الموظفين، وعمليات الشراء، واختيار المستفيدين، والاستهداف القائم على الاحتياجات، قد شكل تحديات للعمليات الإنسانية في سورية.
- **القابلية للتوسع:** على الرغم من أن القدرة على توسيع نطاق المساعدات والقدرات المحلية لا تزال محدودة، فإن قدرات الجهات الفاعلة المحلية أخذت في الزيادة، مما يخلق بعض الفرص لتوسيع نطاق المساعدة وتقديم الخدمات في مدينتي الرقة ودير الزور. وفي الوقت نفسه، فإن النطاق الجغرافي الهائل للمناطق المتأثرة التي يتوزع فيها المحتاجون للمساعدة، بمن فيهم النازحون، بالإضافة إلى المسافة بين مناطق العمليات الحالية للمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمناطق المتضررة (خاصة في جنوب شرق دير الزور)، يمثل تحدياً كبيراً لتنفيذ الأنشطة الإنسانية.
- **قيود التمويل:** قام الصندوق الإنساني السوري بصرف 4.3 مليون دولار للشركاء الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة للنازحين في مخيم الهول، وتمت تعبئة مخصصات احتياطية ثانية. يعد التمويل الإضافي أمراً بالغ الأهمية في ضوء الاحتياجات المتزايدة في المخيم، الذي شهد زيادة عدد سكانه إلى أكثر من سبعة أضعاف وأصبح يتجاوز 73.000 شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وجهت وكالات الأمم المتحدة نداء لتوفير مبلغ 27 مليون دولار إضافي لدعم احتياجات السكان الحاليين على مدار الأشهر المقبلة، بما في ذلك توسيع نطاق خدمات المأوى والمياه والإصحاح والقدرة على مواصلة جهود المساعدة لتلبية الاحتياجات في مجالات الحماية والغذاء والصحة - بما في ذلك حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي - والاحتياجات الغذائية لسكان المخيم. تواصلت المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية مع المانحين لطلب تمويل إضافي ومرونة مستمرة لإعادة توجيه الأموال الموجودة. لا تزال هناك ثغرات في الدعم المخصص لفصل الشتاء في شمال شرق سورية. وقد أفاد قطاع المأوى / المواد غير الغذائية أنه حتى 28 شباط/فبراير، واجهت المنظمات غير الحكومية الدولية المستجيبة في شمال سورية فجوة تمويلية قدرها 1.38 مليون دولار مطلوبة لتنفيذ خطة المساعدة في فصل الشتاء. وتشير التقديرات إلى أن فجوة التمويل ستؤدي إلى حرمان حوالي 121.015 من أصل 358.000 شخص مستهدف في إطار الخطة من المساعدة المخصصة لفصل الشتاء.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

سانجانا قازي، نائب رئيس مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، quazi@un.org

كلاوديا رودريغيز، نائب رئيس مكتب أوتشا دمشق، rodriguez24@un.org

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.unocha.org/syria | www.reliefweb.int